صفة لمحذوف او موصوفة بمحذوف **قوله** الم تحذف التمييز الى اخره هذا انما يتاتى على نسخة حذف الى من الصفات بعد الخمس بان يقال والخمس صفات اما على اثباتها فالمناسب ان يقال الم تحذف التمييز او يكن العدد صفة او موصوفا اللهم الا ان يقال يكون من على اقتران التمييز بال والنكتة في قول المصنف ست صفات وقوله الا ولى نفسية ثم قوله وهي الوجود ثم قوله والخمسة ثم قوله بعدها الخوف من اسقاط بعضها ومن تقديم بعضها على بعض من بعض الكتبة **قوله** ان دلالة السلبي على السلب مطابقة قد يقال بل هو تضمن لان سلب كذا مركب من السلب والاضافة لما بعده **قوله** ولمشابهة السلبية للتخلية عبر بذلك لانه ليس هنا تخلية حقيقة بالمعنى المعروف لانه ليس هنا شيء ثبت هو نفس ثم يزال كما في البيت القدر الذي يخلى من القدر بل ما هنا نفي لما توهمه الاوهام **قوله** عن المعنوية المتفق عليها من جميع الاجماع على كونه تعالى قادرا مريدا عالما حيا سميعا بصيرا متكلما وان وقع فيها خلاف هل هي عبارة عن صفات ثبوتية واسطة بين الوجود والعدم زائدة على القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام او هي ليست عبارة عن ذلك بل عن نسبة القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام للذات **قوله** والصفات الذاتية بالنصب عطفا على قول الشارح صفات المعاني المنصوب على انه مفعول كان لتسمي وكذا قوله والصفات الوجودية **قوله** الوجودية خرج السلوب والاحوال قوله القائمة بالذات لبيان الواقع والا فالمعاني لا تقوم بنفسها بل بذات الا ان يكون لدفع توهم ان يراد بالمعاني ما يعني ذاتا كان او صفة وقوله ما دامت الذات دام فيه تامة واصح به المعاني الحادثة كقدرتنا وعلمنا وحياتنا فانها معان وجودية قائمة بذات لكن ليست دائمة ما دامت ذاتنا لانها اعراض والعرض لا يبقى زمانين على قول الاشعري فان قلنا ان من الاعراض ما يبقى وهو المعتمد هي لا يجب دوامها في خارجة لان المراد بقوله القائمة بالذات ما دامت الذات قائمة وجوبا بدليل السياق وقوله غير معللة بعلة لا تخرج شيا اذ لم يسبق ما يخرج الا اني اراد بالوجودية الثبوتية فتدخل المعنوية فيها ثم تخرج

بقوله

بقوله غير معلل بعلة لانها معللة بالمعاني ومعنى التعليل هنا التلازم لافادة العلة معلولها الثبوت لان ذلك مستحيل في حقه تعالى وفي حق صفاته لانها واجبة لذاتها وليست ممكنة في ذاتها حتى فالتخير والسعد ومن حذا حذوهما انه يلزم عليها الحدوث اذ الممكن محتاج الى الترجيح وليس مراد التخير والسعد ومن في فقهما الامكان العام والا لما كان خلاف وكلامهما سابقا ولاحقا دليل على ان مرادهما الامكان الخاص وهو الجواز المستوي الطرفين وقد بينا في شرح منظومة الموجهات ذلك مبسوطا فارجع اليه لكن يرد على حمل الوجودية على الثبوتية انه استعمال الخاص مرادا به العام وهو مجاز يحتاج لقرينة ويرد ايضا دخول الحال النفسية على القول بالواسطة اذ لا مخرج لها حينئذ وقوله غير معلل بعلة ليس راجعا للذات اذ ليس المراد نفي كون الذات معللة بعلة اذ الكلام في الصفات فهو حال من الضمير المستتر في القائمة او في الوجودية اي الوجودية هي حال كونها غير معللة او القائمة هي حال كونها غير معللة ثم لا تخفى ان هذا ليس المراد به التعريف لان التعريف لا يكون للجزئيات بل انما يكون للكليات فالمقصود بذلك التمييز والكشف اذ التمييز يكون في الجزئيات ايضا وكذا يقال في جميع ما ياتي فلا يرد ادخال لفظة كل في تفسير القدرة والارادة **قوله** واعدامه هذا على مذهب القاضي وهو الاصح واما على مذهب الشيخ الاشعري فلا تتعلق القدرة بالاعدام لان جميع الاعراض عنده لا تبقى زمانين وبقاء الاعراض مشروطة ببقاء الاعراض والبقاء عنده صفة وجودية فاذا اراد الله تعالى اعدام شيء من الاجرام امسك عنه الاعراض فيعدم واغا قال ذلك لئلا يلزم التسلسل وذلك لان الباقي باق ببقاء هو وجودي عنده ثم ذلك البقاء باق ببقاء وهكذا وتمام الكلام على ذلك مبسوط في المطولات والقدرة تتعلق ان احدها تعلق صلاحي لا تنجيزي وهو قديم وهو كونها يتاتى بها في الازل التاثير بالفعل فيما لا يزال اذ التاثير بالفعل في الازل محال والا لزم قدم الفعل وان شئت عبرت عن هذا التعلق بانه طلبها في الازل للتاثير فيما لا يزال وتعلق القدرة النفسي هو هذا التعلق الصلاحي لها اما التنجيزي لها الاتي فليس نفسيا لها لانه يتاخر فيما لا يزال والثاني تعلق